مداخلة الغرفة التجارية الصناعية -عدن

عن السعر الجمركي

المقدمة الى ورشة عمل المنظمة من قبل رابطة الاقتصاديين

فبراير 2023م

1- مدخل : (سرد لأعمال الغرفة إزاء رفع السعر الجمركى)

في عام 2021م تم رفع السعر الجمركي من 250 ريال للدولار الى 500 ريال للدولار وأصدرت الغرفة بياناها في يوليو2021م لرفضها قرار الحكومة والحقتها ببيان اخر في أغسطس من نفس العام بعد مناقشات مع اللجنة الحكومية ولم تؤدي الى تراجع الحكومة، وفي هذا العام 2023م في يناير اصدر قرار مجلس الوزراء رقم (1) الى رفع السعر الجمركي الى 750 ريال للدولار وأصدرت الغرفة بيانها برفضها قرار الحكومة برفع السعر الجمركي الى 750 ريال.

2- موقف الغرفة حول رفع السعر الجمركى:

(أ) مقدمة:

تعتبر التعرفة الجمركية عنصر تكلفة يتحملها المنتج والخدمة.

تفرض التعرفة الجمركية على البضائع المستوردة جميعها ضمنها الوقود ومدخلات الإنتاج المحلي (الصناعية، السمكية، الزراعية، الحيوانية).

واضافتها الى الوقود تؤدي الى رفع تكاليف انتاج الكهرباء، المياه والنقل الداخلي والتي تنعكس على تكاليف الإنتاج المحلي مرة أخرى بالزيادة.

وكل هذه إضافات في كلفة السلعة الناتجة من الجمارك يتحملها في الأخير المستهلك أي المواطن، والمستفيد منها الحكومة ولا سواها.

(ب) رأى الغرفة:

بناءا على الفهم السابق فان غرفة عدن ترى ان وضع القطاع الخاص (التاجر والصانع) في هذه العملية بمثابة الجابي للأموال، يأخذها من المواطن ويعطيها للحكومة وهو الواجهة في المجتمع إزاء نقمته بسبب أي زيادات او تشوهات لكلف السلع المستوردة او المنتجة محليا مما يجعله عرضة لتهديدات المجتمع.

تعرضت بيئة الاعمال منذ 2015م بسبب الحرب لضغوطات كبيرة أدت الى تشويه سلاسل التوريد، نعدد أهمها:

1- تأخير السفن القادمة الى ميناء عدن لإلزامها بالمرور على ميناء دبي او جدة او جيبوتي للتفتيش والحصول على تصريح دخول الميناء.
2- ارتفاع رسم التأمين البحري بسبب الحرب المستمرة.

3- ارتفاع أجور النقل الداخلي من والى ميناء عدن وهيمنة نقابة النقل في ميناء عدن التي تفرض نفسها كإحدى شركات النقل الخاص بالبضائع.
4- الإضرابات المتكررة في ميناء عدن.
5- الجبابات المتحصلة على الطرقات من قبل نقاط امنية متعددة على شاحنات نقل البضائع.
6- تراجع سعر العملة المحلية امام العملات الصعبة.

وتصدت الغرفة التجارية عبر تدخلات في مؤسسات الحكومة والبنك المركزي والقضاء.

ولكن في المحصلة النهائية تتراكم نتائج هذه التحديات على القطاع التجاري والانتاجي، وتقف الحكومة عاجزة على حلها، ومع استمرار الحرب وتصاعد تداعياتها ستتفاقم نتائجها المدمرة بمزيد من الضغوطات على نشاط القطاع الخاص.

اننا نرى ان جزء من الحل على الأقل في هذه الظروف هو توقف الحكومة عن ممارسة زيادات حتى ولو كانت طفيفة في عناصر ومكونات تكلفة الخدمات والمنتجات التي يقدمها القطاع الخاص.

<u>اجمالا اننا نوصي بضرورة إيقاف قرار مجلس الوزراء رقم (1) لعام 2023م عن التنفيذ الى انتهاء الحرب.</u>

ملحق: مداخلة الغرفة لورشة عمل الرابطة في سبتمبر 2021م حول السعر الجمركي .

ورقة

الغرفة التجارية والصناعية / عدن

حول قرارات الحكومة والبنك المركزي الاخير وأثرها على الوضع الاقتصادي

مقدمة لورشة العمل المنظمة من قبل رابطة الاقتصاديين

بموعد 03 / سبتمبر 2021م

تتلاحق تداعيات إقدام الحكومة على رفع سعر صرف الدولار الجمركي بنسبة 100% على الواردات وسط تحذيرات الغرف التجارية والصناعية بعدن والمحافظات الأخرى ومحللين وخبراء اقتصاد من خطورة هذا القرار، سيما بعد الرفض الذي أبدته القطاعات التجارية، وتوقف عملية الاستيراد من قبل غالبية التجار

المستوردين.

في أعقاب وقبل وبعد قرار الحكومة تستمر الأسواق في تسجل ارتفاعات جديدة في أسعار المواد الأساسية في عموم محافظات الجمهورية وصلت إلى مستويات غير مسبوقة لأسباب عدم وجود الجدية في انتهاج الحكومة سياسة اقتصادية حكيمة ورشيدة واللجوء إلى قرارات سريعة غير مدروسة.

وبحسب أسعار المواد الغذائية السائدة حالياً، فإن الزيادة في أسعار هذه المواد، تفاوتت بين 300 –400 %عما كانت عليه في عام 2016، وهو ما يؤكد كارثية الوضع المعيشي لملايين الأسر.

خاصة مع بقاء مستوى الدخل والأجور لكثير من الموظفين بنفس المستوى منذ 2016م وانقطاع الرواتب وعدم انتظامها لعدة أشهر.

ومن المؤسف تزامن إصدار قرار الحكومة استمرار انهيار قيمة الريال اليمني مقابل الدولار إلى مستوى غير مسبوق، وهو الأمر الذي ينذر بتداعيات قاسية ومدمرة على كافة المستويات الاقتصادية والمعيشية والإنسانية، ويزيد من احتمالات دخول البلاد مرحلة مجاعة حقيقية، بناء على ما يشير إليه الارتفاع اليومي في اسعار المواد الغذائية الأساسية.

إن قرار رفع سعر صرف الدولار الجمركي، الذي اتخذته الحكومة من شأنه أن يزيد من معاناة المواطنين في عموم البلاد، سيما في ظل الانهيار الاقتصادي الحاصل جراء الحرب المستمرة منذ عام 2015م.

وتسهم السياسات المالية والنقدية التي ينتهجها البنك المركزي وعدم قدرته على السيطرة على سوق العملة وعدم قدرته على معالجة وجود قيمتين للعملة الوطنية في بلد واحد في مفاقمة مخاطر الانهيار الاقتصادي، الحاصل سيما بعد تهاوي سعر صرف العملة متخطياً حاجز الـ 1000 ريال يمني مقابل الدولار الواحد.

تنطلق الغرفة التجارية والصناعية من مسئوليتها كممثلين للقطاع الخاص لتؤكد أهمية التكاتف لعمل كل جهد لحماية الاقتصاد الوطني من الانهيار والحفاظ على أسعار السلع والخدمات عند مستويات مقبولة معقولة ... وفي إطار هذا الجهد فقد رفعت الغرفة التجارية والصناعية بعدن رسالة مؤرخة في 01/ أغسطس/ 2021م إلى الأخ دولة رئيس الوزراء تطالب فيها بتجميد تطبيق القرار وإشراك الغرفة التجارية والصناعية في اللجان الفنية المتخصصة بالشأن الاقتصادي عملا بمبدأ الشراكة لصالح استقرار حركة النشاط الاقتصادي للوطن.

تحذر الغرفة التجارية والصناعية من الأضرار الوخيمة والسلبية التي ستلحق بالاقتصاد الوطني وحياة الناس المعيشية جراء هذا القرار، الذي سينتج عنه أيضاً توسع عمليات التهريب والغش التجاري، كما سيؤدي لنقص إيرادات الجمارك.

ومن خلال السرد أعلاه نرى أن أسباب خلل الحياة الاقتصادية تتمحور في مكونين أساسيين:

أولا: سوء إدارة السياسات النقدية في البنك المركزي وغياب الرقابة على أداء البنك ونتيجتها تهاوي قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية.

وقد سبق أن طالبت الغرفة مرارا وتكرارا بتفعيل مشاركة القطاع الخاص في اجتماعات مجلس الإدارة بموجب قانون البنك ولكنه قوبل بالرفض.

ثانيا الزيادات الكبيرة في أسعار السلع المستوردة عموما والمواد الغذائية بصورة خاصة، ونورد أسبابها كالتالي:

1. تأخير السفن القادمة إلى ميناء عدن لإلزامها بالمرور على ميناء دبي أو جدة أو جيبوتي للتفتيش والحصول على تصريح دخول ميناء عدن.
2. ارتفاع رسم التأمين البحري بسبب الحرب المستمرة.
3. ارتفاع أجور النقل الداخلي من والى ميناء عدن وهيمنة نقابة النقل في ميناء عدن التي تفرض نفسها كإحدى شركات النقل الخاص للبضائع
4. الإضرابات المتكررة في ميناء عدن.
5. الجبايات المتحصلة على الطرقات من قبل نقاط أمنية متعددة على شاحنات نقل البضائع.

وعليه نقترح الآتي:

1. انتهاج الحكومة مبدأ التنسيق والتشاور المسبق مع الغرف التجارية والصناعية بكل ما يتخذ من قرارات اقتصادية وتجارية ... لان ذلك يخدم مصلحة الجميع.

2. إلغاء أو تأجيل أو تجميد القرار بشأن رفع سعر صرف الدولار الجمركي بنسبة 100% والعمل على استحداث إصلاحات اقتصادية متوازنة تؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

.3 إعفاء جميع السلع الضرورية الأساسية المتعلقة بالغذاء والدواء ومستلزمات الأطفال من أي ضرائب في ظل الظروف المعيشية الصعبة الحالية ... ويمكن تحديد هذه السلع من قبل الحكومة والجهات ذات العلاقة.

.4 تسديد الضرائب والرسوم والواجبات عبر نظام إلى محكم يحمي حقوق الدولة والسلطات المحلية والقطاع الخاص.

5 مشاركة ممثلي الغرفة في اجتماعات مجلس إدارة البنك المركزي.